الفصل الثالث

الدراسات السابقة المهتمة بالتحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك

تمهيد.

أولًا: التحولات الاقتصادية وانعكاسها على ثقافة الاستهلاك والأنماط الاستهلاكية للمجتمع.

ثانيًا: إسهام التحولات الاقتصادية في تشكيل الحاجات والقيم الاستهلاكية للمجتمع.

ثالثًا: التحولات الاقتصادية وثقافة استهلاك السلع التي تحمل الرموز والعلاماتِ .

رابعًا: الاستنتاجات العامة ومناقشتها.

١. تعقيب على الدراسات السابقة
٢. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
٣. التساؤلات، وفروض الدراسة الميدانية

تمهيد:

إنَّ الدراساتِ السابقة مرحلة مهمة من مراحل الدراسة العلمية، حيث من خلالها يطّلع الباحثُ على الدراساتِ السابقة التي تتناول نفسَ موضوع الدراسة، أو أنْ يبدأ مما انتهى إليه غيره، وأنْ يستفيد من نتائج الدراسات السابقة ويضفى المزيدَ من الفهم بموضوع الدراسة. وتراث علم الاجتماع يزخر بكثير من الدراساتِ التي تناولت ظاهرة التحولاتِ الاقتصادية وثقافة الاستهلاك، ومن أجل وضع مشكلة الدراسة في سياق التراث العالميِّ والدراسات السابقة، نهتم في هذا الفصل بتناول الدراساتِ السابقة المتوفرة عن موضوع الدراسة؛ وهذا من أجل تأصيل موضوع الدراسة في إطار علم الاجتماع، مع محاولة الوقوف على الثغرات التي أغفلتها تلك الدراساتُ السابقة، إذْ كان من الأهداف الأساسية للدراسة تناوُل التحولاتِ الاقتصادية ودورها في نشأة وانتشار ثقافة الاستهلاك لدى الأسر بالمجتمع الليبيِّ (مدينة درنة)، وهذا في محاولة للإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تدور حولها الدراسة، مثل:-

- هل أدت التحولاتُ الاقتصادية المعيشية المعتمدة على الإعلام الجديد والتكنولوجيا إلى انتشار ثقافة الاستهلاك؟ وظهور وانتشار أنماط وقيم استهلاكية جديدة؟ والوصول إلى الاستهلاك الهدريِّ؟

ومن ثَم يقوم هذا الفصلُ باستعراض مجموعة من الدراساتِ السابقة، والتي تناولت بشكل ما موضوعَ الدراسة الحالية، أو جزءً منها؛ أيْ: الدراسات التي تناولت: (التحولات الاقتصادية العالمية – التحولات الاقتصادية المحلية، وثقافة الاستهلاك)، هذا بالإضافة لبعض الدراساتِ التي تناولت قضيةَ التحولات الاقتصادية في علاقاتها بالاقتصاد المحليِّ، أو الدراساتِ التي تناولت التحولاتِ الاقتصادية المحلية ودورها في تنامي ثقافة الاستهلاك وظهور أنماط جديدة للاستهلاك؟ وسوف نعرض بعض الدراسات السابقة التي أجريت في الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا، ثم الدراسات التي أجريت في بعض الدول النامية، بالإضافة إلى الدراسات في العالم العربيِّ وليبيا، والمرتَّبة بالتسلسل الزمنيِّ من الأقدم إلى الأحدث، مع الاهتمام عند تناول كلِّ دراسة ببيان: (أهداف الدراسة – مناهج وطرق الدراسة – أهم النتائج التي توصلت إليها)، ومن ثَم التعليق على هذه الدراساتِ مع الوقوف على الثغراتِ التي أغفلتها تلك الدراساتُ السابقة، وإظهار الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

ولقد تم تصنيف التراث النظريّ والدراسات السابقة بناءً على القضايا النظرية المستخلَصة من الفصل السابق الخاصِّ بالإطار النظريِّ للدراسة، ومن ثم يقسَّم الفصل الحالي إلى ثلاث أفكار أساسية، هي:

أولًا: التحولات الاقتصادية وانعكاسها على ثقافة الاستهلاك والأنماط الاستهلاكية للمجتمع

ثانيًا: إسهام التحولات الاقتصادية في تشكيل الحاجات والقيم الاستهلاكية للمجتمع

ثالثًا: التحولات الاقتصادية وثقافة استهلاك السلع التي تحمل الرموز والعلاماتِ

أولًا: التحولات الاقتصادية وانعكاسها على ثقافة الاستهلاك والأنماط الاستهلاكية للمجتمع.

اهتم العديد من الدراسات الأجنبية والعربية بالتعرف على أنماط الاستهلاك، ومن الدراسات الأجنبية: الدراسة الكندية التي أجرها Cha-Sanghea, Sohn (١٩٩١) أنماط استهلاك الوحدات المعيشية الفقيرة. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنماط الاستهلاك للوحدات المعيشية الفقيرة، وقد تحدد هدف الدراسة في تساؤلين:

أ- هل يوجد اختلافٌ في أنماط الاستهلاك بين الوحدات المعيشية الفقيرة وبين الوحدات المعيشية غير الفقيرة؟

ب- هل توجد فروقٌ جوهرية في نمط استهلاك الوحدات المعيشية الفقيرة؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

نتائج الدراسة:

أ- وجود خمسة أنماط رئيسة هي: المسكن ومكوناته، السيارة، العلاج والصحة العامة، المستلزمات الضرورية للمنزل، السلع المرتبطة بالمكانة الاجتماعية للوحدات المعيشية.

ب- أنَّ الوحدات المعيشية الفقيرة تهتم في المقام الأول بالمستلزمات الضرورية، ثم توفير مأوى لهم ومسكن.

ج- أنَّ الوحدات المعيشية الغنية تهتم بامتلاك السلع المرتبطة بالمكانة الاجتماعية والرغبة في توفير سيارة خاصة لأفراد الأسرة[٩٠].

وفي دراسة أجنبية أجراها **Timo Toivonen** (**١٩٩٢**)، **بعنوان "الطبقات والمجتمعات وأنماط الاستهلاك، بين الحربين العالميتين: دراسة مقارنة لأنماط الإنفاق في كلٍّ من استونيا وفنلندا والسويد في الفترة من ١٩٢٠- ١٩٣٠** " ركزت الدراسة في بعض أبعادها الضيقة حول ما إذا يمكن للعالم الصناعيِّ هنا أو هناك أنْ ينفق من أمواله، كما ركزت على أهمية الوزن النسبيِّ لكلٍّ من أنماط الاستهلاك وأنماط الإنفاق.

كما قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق بين أنماط الاستهلاك داخل المجتمعات الثلاثة التي يتم أخذ العينات منهم، وقد تم اختيار عينات من طبقات فقيرة وينتمون إلى فئة العمال حيث ركزت الدراسة على هذه الفئة من المجتمع.

وجاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

أ- ما أثر الحربين العالميتين على أنماط الاستهلاك في المجتمعات التي تناولتها الدراسة؟

ب- كيف يؤثر التفاوتُ بين الطبقاتِ على السلوك الاستهلاكيِّ؟

ج- ما أوجه مصادر وإنفاق الأجر اليوميِّ والشهريِّ للعامل الصناعيِّ؟

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- أكدت الدراسة أنه كلما كان مستوى الاستهلاك الكلي منخفضًا، فذلك يعني أنَّ الاستهلاك الغذائيَّ يزيد معدله؛ فالغذاء عادة ما سيتأثر بالنصيب الأكبر من الحجم الكليِّ للإنفاق، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الفرد.

ب- أنَّ أنماط الاستهلاك، وكذلك أنماط الإنفاق ترتبط ارتباطًا واضحًا بالنسق الثقافيِّ والاجتماعيِّ والأخلاقيِّ السائد، وذلك يدعم / أو يعارض الاتجاه نحو النزعة الاستهلاكية.

ج- أنَّ هناك بُعدًا يؤثر إلى حدٍّ كبير في زيادة معدلات الاستهلاك وهو "التحضر"، ومن ثم فكلما زادت المجموعات

90 Cha- sanghea, sohn, consumption paltrens of poor households (family economics),university at urbana chamaign,1991.

والأشكال والتنظيمات المقيمة في إطار منطقة حضارية فإنه من المتوقع أنْ يزداد الميل الاستهلاكيُّ لهذه المنطقة في استهلاك الغذاء والملابس وغيرها من السلع والخدمات.[٩١]

وفي دراسة أجراها Glozer & Rashi(١٩٩٥) بعنوان "السلوك الاستهلاكيُّ في المجتمعات المتقدمة"- والتي تهدف إلى مناقشة مفهوم المجتمع الاستهلاكيِّ، خاصة وأنَّ استخدام هذا المفهوم قد أصبح شائعًا في الوقت الحاضر- قام الباحثُ باستخدام المنهج التاريخيِّ، حيث قام بالتتبع التاريخيِّ لمفهوميْ "الاستهلاك" و"المستهلك" حتى يصل إلى مفهوم المجتمع الاستهلاكيِّ، كما قام باستخدام المنهج المقارن بين الاستهلاك قديمًا والاستهلاك حاليًا.

وجاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

أ- ما العلاقةُ بين مفهوميْ "الثقافة" و"الاستهلاك"؟

ب- ما أسبابُ انتشار الثقافة الاستهلاكية في المجتمعاتِ المتقدمة؟

ج- ما العلاقةُ بين التذبذب والتناقض في طبائع الإنسان وبين أنماطه الاستهلاكية؟

د- ما الدوافع الاستهلاكية لدى المستهلكين؟

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- أنَّ مصطلح المجتمع الاستهلاكيِّ قد أصبح مفهومًا ثابتًا وواضحًا من خلال الديناميكية بين المجتمع وتغيُّر أنماط الاستهلاك.

ب- أنَّ تغير أنماط الاستهلاك قد أدى بدوره إلى تنامي ثقافة جديدة تسمى ثقافة الاستهلاك[٩٢].

كما اهتمت دراسة أوربية (٢٠٠٧) بأثر الزيادة في دخل الأسرة الأوروبية على نمط الاستهلاك، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر دخل بعض الأسر في أوروبا على النمط الاستهلاكيِّ لهذه الأسر. وقد أسفرت هذه الدراسة بما يعرف بقوانين أنجل من خلال النتائج الآتية:

أ- زيادة الإنفاق على الغذاء، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

ب- زيادة الإنفاق على الكساء، ولكن بنسبة ثابتة في الدخل.

ج- زيادة الإنفاق على بعض البنود مثل: التعليم، الترفيه، الثقافة. ولكن بنسبة أكبر من زيادة الدخل[٩٣].

كما اهتمت دراسة أحمد زايد (١٩٩١) الاستهلاك في المجتمع القطريِّ ثقافته وأنماطه، بالتعرف على أنماط الاستهلاك وجوانب الثقافة المرتبطة به بين القطريين دون المقيمين. وهذه الدراسة اعتمدت على أداتيْن لجمع البيانات: الاستبيان شبه المقنن، ومقابلة متعمقة غير مقننة؛ لذلك اعتمدت هذه الدراسة على الجمع بين الاستخدام الكميِّ

91- Timo Toivonen. Classes, Countries and Cons Umption Between the World Warse Acomparison at the Structure of Expenditure in Estonia, Finland and Sweden in the 1920 am 1930 – 1992 Acta, socioloica Scand in vian and Sociological association Vol. 35 No. 3, 1992, PP 219 – 233.

92 - Goozer. Rashi. Consumer behavior in high technology Markets, in Advances, in Consumer Research, Volum 22, 1995, PP 244.

93- Engel, Following the increase in family income European-style consumption / www.dffactory.com.

والكيفيِّ، وقد تم اختيار عينة طبقية بطريقة الحصص وهي ٣٥٠ وحدة معيشية استطاع فريق الدراسة أنْ يجمع استبياناتٍ صحيحة لعدد ٣٣٠ وحدة معيشية، وهذا هو العدد الذي تم التحليل عليه، وقد تم اختيار ٩٠% من مدينة الدوحة والبلديات المجاورة و ١٠% من خارج المدينة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- فيما يتصل بالجوانب المادية للاستهلاك كشفت الدراسة على أنَّ التطورات الاقتصادية خلال العقديْن الماضييْن قد خلقت الأساس الماديِّ الذي تنهض عليه عملية الاستهلاك في المجتمع القطريِّ؛ فقد نمت الواردات بشكل ملحوظ وبلغت ذروتها في عام ١٩٧٦. ولم تكن هذه الوارداتُ تسد حاجات استهلاكية عائلية فحسب، بل كانت زيادتها مرتبطة بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية التي كانت قطر قد شرعت في تنفيذها.

ب- لقد كشفت دراسات الاستهلاك غير العادي عن مظاهر وديناميات الالتقاء بين الثقافة الاستهلاكية والثقافة التقليدية.

ج- أنَّ المجتمع القطري مجتمعٌ تقليديٌّ، يُضفي أهميةً خاصة على المناسبات الدينية والأعياد والمناسبات الاجتماعية كالزواج.

د- وقد أوضحت الدراسة أنَّ التغيرات في الدخول وانتشار مظاهر الثقافة الاستهلاكية قد أدخلت أبعادًا جديدة على أنماط الاستهلاك في المناسبات المختلفة، ولقد تجلّى ذلك في مظاهر عديدة أهمها تزايد حجم الإنفاق على المناسبات المختلفة خاصة المناسبات الدينية والمناسبات التي تتعلق بتكوين الأسرة.

هـ- كما كشفت الدراسة عن تنوع المؤشرات الدافعة للاستهلاك، وأهم هذه العوامل (أسلوب عرض السلع بالمحلات، والإعلانات التجارية، التنزيلات وكثرة الأسواق وقربها من محل الإقامة)[٩٤].

كما نشرت دراسة إماراتية لسعيدة عبيد سلمان (١٩٩٧) بعنوان (تأثير ثقافة الاستهلاك على عملية التحديث في دولة الإمارات). تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن لثقافة الاستهلاك في مجتمع الإمارات ومقارنتها بأنماط الاستهلاك التي كانت سائدة من قبل، ومن ثم يمكن تحديد الجوانب التي لمسها التغيرُ، وتلك التي لازمها الثبات، وكذلك دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع ودراسة البناء الاجتماعيِّ للإمارات وأنساقها المختلفة، سواء في صورتها الراهنة أو تلك التي كانت عليها فيما سبق لمعرفة أسباب التغير.

ولقد اعتمدت الباحثةُ على منهج المسح الاجتماعيِّ بطريقة العينة مستخدِمة استمارة المقابلة، والمنهج المقارن؛ حيث قامت الباحثة بمقارنة نمط الاستهلاك بين الإمارات التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة، واستعانت أيضًا بالإحصائياتِ الرسمية من الأجهزة الحكومية والإدارات الخاصة، كما اعتمدت على المنهج التاريخيِّ، وقامت باختيار عينة عشوائية من الأسر التي سوف يتم بحثها بحيث تمثل فئات المجتمع بنسبة حجم السكان في كلِّ إمارة، وقد وصل حجم العينة إلى ٣٧١ أسرة.

---

٩٤ - أحمد زيد وآخرون: الاستهلاك في المجتمع القطري – أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١.

نتائج الدراسة:

أ- وجود فروق دالة إحصائيًّا بين مستويات أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة وحجم ما ينفقه كلٌّ منهم على التعليم، وما ينفقون في المناسبات المختلفة، وما يملكون من عقاراتٍ.

ب- وجود فروق دالة إحصائيًّا بين المستويات التعليمية، وبين تغير السكن ونمطه، وبين جملة ما ينفقه أيٌّ منهم في مناسبة قدوم مولود ذكر.

ج- وجود دالة بين الشرائح العمرية المختلفة، وما ينفقه كلٌّ منهم على التعليم، ونمط السكن، ونوع الأثاث، أسباب اقتناء الكتب، امتلاك العقارات والسفر للخارج.

د- أنَّ دخول الإمارات في فلك النظام العالميِّ الرأسماليِّ ساعد على انتشار أنماط وثقافات استهلاكية جديدة.

هـ- وجود علاقة بين تزايد الحاجة الإعلانية وعدد من العوامل، منها وجود كسل في أسواق العالم الخرى، وبالنسبة لهذا العامل كانت هناك فروق دالة إحصائيًّا بين أفراد العينة في مختلف الإمارات[٩٥].

وفى السياق نفسه، أكدت دراسة سعودية أجريت عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية — دراسة ميدانية في مدينة جدة. هالة نهاد رشيد صقر- (٢٠٠٤)، استخدمت الباحثة منهجيْ الدراسة الوصفيَّ والتاريخيَّ من خلال البُعد التاريخيِّ؛ بقصد الوصول إلى المبادئ والقوانين التي توجه حركة التغيير في المجتمع السعوديِّ، حيث تهتم هذه الدراسة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية.

تساؤلات الدراسة:

أ- ما العوامل التي أدت إلى نشر ثقافة الاستهلاك؟

ب- هل توجد علاقة بين الدخل والاتجاه الاستهلاكيِّ الترفي؟

ج- ما العلاقة بين المستوى التعليميِّ والاتجاه الاستهلاكيِّ الترفيِّ؟

د- هل توجد علاقة بين الإعلام وبين السلوك الاستهلاكيِّ للأسرة السعودية؟

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من الأسر السعودية في مدينة جدة، وقد اتبعت الباحثةُ أسلوبَ المسح الاجتماعيِّ بطريقة العينة بواسطة الاستبيان المقنن، وقد بلغ حجم العينة (٢٢٢) أسرة.

نتائج الدراسة:

أ- أنَّ الرجل هو العائل الأساسيُّ للأسرة، وأنَّ الزوج هو صاحب التأثير الأكبر في قرار تنظيم ميزانية الأسرة،كما إنَّ الزوجة لها دور مؤثر في تنظيم ميزانية الأسرة.

ب- أنَّ الاتصالات تستقطع مبلغًا كبيرًا من ميزانية الأسرة.

ج- أنَّ المناسبات الاجتماعية لها أولوية في الاستهلاك؛ حيث وجدت الباحثة أنَّ ما يقارب نصف العينة تستهلك

---

٩٥ - سعيدة عبيد سلمان: تأثير ثقافة الاستهلاك على عملية التحديث في مجتمع الإمارات العربية المتحدة — دراسة ميدانية لعينة من الأسر في دولة الإمارات المتحدة، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

بشكل مرتفع استهلاكًا هدريًّا.

د- أنَّ ارتفاع الدخل والمستوى التعليميّ يؤدى إلى ارتفاع الاستهلاك الهدريّ.[٩٦]

كذلك أجريت دراسة عن "التكنولوجيا وتغير أنماط السلوك الاستهلاكيّ" قام بها محمود أبو بكر محمود يونس (١٩٩٣). تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير التكنولوجيا على أنماط السلوك الاستهلاكيّ في المجتمع الريفيّ، من خلال الأهداف التالية:

أ- إبراز معالم النمط الاستهلاكيّ في القرية المصرية.

ب- توضيح ملامح التغير في هذا النمط الاستهلاكيّ.

ج- الكشف عن عوامل التغير في هذا النمط الاستهلاكيّ.

د- الكشف عن دور التكنولوجيا في تغيير نمط الاستهلاك.

هـ- إبراز إيجابياتِ وسلبياتِ هذا التغير.

وقد اعتمدت هذه الدراسةُ على منهج دراسة الحالة، وقامت الدراسة بعمل حصر شامل لسكان قرية (نزلة حسن) من خلال كشف يتضمن البياناتِ الأساسية التي تبدو ضروريةً بالنسبة لموضوع الدراسة، وقد شملت هذه البيانات ما يتعلق بالأسرة باعتبارها وحدة الدراسة من حيث مدى انتشار الأدوات التكنولوجية الحديثة المتصلة بالاستهلاك، المستوى التعليميّ، والمهنيّ، ومكان العمل (ريف – حضر) والهجرة الخارجية.

نتائج الدراسة:

أ- ما يتصل بالمقتنيات التكنولوجية، وتأثيرها على الاستهلاك أظهرت الدراسة إقبال أفراد مجتمع الدراسة على اقتناء الأجهزة الكهربائية، إلا أنَّ نوعية هذه الأجهزة تختلف باختلاف احتياجات كل أسرة، أمّا الأسرة التي لا تملك هذه الأجهزة، فلا يرجع ذلك إلى اقتناعها بعدم فائدتها، بل يرجع إلى ارتفاع أسعارها، وانخفاض مستوى دخل الأسرة في الوقت نفسه، مما لا يتيح لها إمكانية شراء هذه الأدوات؛ وهذا دليلٌ على أنه في المستقبل لو تحسنتْ ظروف تلك الأسر المادية فإنها سوف تسارع إلى اقتناء هذه الأجهزة.

ب- بالنسبة للنتائج التي تتصل بالنمط الغذائيّ فنجد أنَّ أهم العاداتِ التي كان لها تأثيرٌ واضحٌ على زيادة الاستهلاك، عادة تخزين السلع الغذائية (هذا من الناحية الكمية)، أمّا من الناحية الكيفية فجديرٌ بالذكر أنَّ العادات الغذائية المصرية تشجع استهلاك الغلال والبقول[٩٧].

---

٩٦ – هاله نهاد رشيد صقر: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية، دراسة ميدانية في مدينة جدة.رسالة ماجستير قسم علم اجتماع، جامعة الملك عبد العزيز- (٢٠٠٤).

٩٧ – محمود أبو بكر محمود يونس: التكنولوجيا وتغير أنماط السلوك الاستهلاكي – دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، ١٩٩٣.

كذلك اهتمت دراسة غالية سعد بالقاسم رجباني (٢٠١٠) "العولمة وثقافة الاستهلاك في الدول النامية – دراسة حالة ليبيا" بتوضيح أثر العولمة على الاستهلاك في الدول النامية بوجه عام، وليبيا بوجه خاصٍّ، من خلال أهم محددَيْن للطلب الاستهلاكيِّ، وهما الدخول والأسعار، واستندت على استخدام أسلوب التحليل الوصفيِّ.

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- تؤثر العولمة على متوسط دخل الفرد، ومن ثم في نمط توزيعه الذي ينعكس تأثيره على الإنفاق الاستهلاكيِّ.
- التغير في أسعار السلع الاستهلاكية بسبب العولمة ينعكس تأثيره على الإنفاق الاستهلاكيِّ.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- أنَّ المستهلك أو الفرد في المجتمع الليبيِّ لا تختلف تصرفاته الاقتصادية عن أيِّ مستهلك أو فرد في المجتمعات الأخرى.

ب- ميل الفرد إلى البذخ عند تعامله مع السلع في جانب الاستهلاك.

ج- تحيز السياسات الاقتصادية المتبعة في ليبيا إلى جانب العرض أكثر من جانب الطلب، حيث تسعى لامتصاص القوة الشرائية (النقود)، من أفرادها عن طريق ارتفاع الأسعار أو فرض ضرائب على الدخول، وهذا بدوره يؤثر على حجم ارتفاع الاستهلاك لدى الفرد والأسر، حيث إنَّ عملية الاستهلاك وحب التملك والمحاكاة وتقليد الآخرين تتجسد في الواقع العربيِّ في خلق ضغوط اقتصادية مستمرة، والإشكالية الأكثر أهمية أنَّ الفهم الاستهلاكيَّ لانهاية له.

د- زيادة حجم التجارة الخارجية، ومن ثَم زيادة حجم الإنتاج الناتج من انعكاس أثر اقتصادياتِ الدول المتقدمة على الدول النامية؛ نتيجة تخفيض القيود المتشددة على الاستيراد.

هـ- ارتفاع معدل النمو الاقتصاديِّ؛ فاتساع الأسواق يؤدي إلى زيادة الثقة بين المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم يزداد الطلب على الصادرات من السلع التي تنتج بمزايا نسبية فائقة في الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية، مما ينعكس في النهاية على معدل النمو الاقتصاديِّ بالارتفاع، وتزداد الدخول.

و- ترتبط العولمة بالثورة المعلوماتية والعلمية؛ حيث إنَّ عصرنا هو عصر العلم، فهي التي سهلت حركة الأفراد والمنتجات ورأس المال والمعلومات والخدماتِ، وكذلك أسهمت في انتقال الصناعاتِ والثقافاتِ.

ز- التفاوت في المستوى الاقتصاديِّ، واختلاف أساليب وأولويات الإنتاج بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ح- تعاظُم التكنولوجيا أدى إلى سيطرة الاقتصاد العالميِّ على العالم؛ فهي المحرك الديناميكيُّ للقوى الاقتصادية والتنافسية في السوق العالميِّ.

ط- أعطت العولمة الاقتصادية وزنًا ثقيلًا للمتغيراتِ الأخرى؛ حيث ارتبطت عملية العولمة الاقتصادية باتساع نطاق متعمق للنمط الاستهلاكيِّ الغربيِّ في شعوب العالم النامي، وخاصة الدول العربية مثل نوعية الملابس والأطعمة والمشروبات؛ حيث من شأنها دفع وتوجيه أنماط الاستهلاك في الدول النامية نحو زيادة الطلب على السلع الكمالية والترفيهية على حساب السلع الضرورية، مما قد يمثل اختلالًا في هيكل الاستهلاك، ويتعارض مع

السياساتِ التنموية المتبعة في الدول النامية، والذي يؤثر سلبيًّا على معدلاتِ النمو الاقتصاديِّ.

ي- يعكس الاستهلاك – بأسلوب مباشر أو غير مباشر – تعميمَ القيم والعادات الاقتصادية والاجتماعية التي تقلد النهج الحياتيَّ في الدول الغربية؛ مثلًا اختيار الأفراد أو تفضيلاتهم للسلع الفاخرة ذات الأسماء العالمية وأرقى الموديلات، مما يخلق نوعًا جديدًا من الاستهلاك ويمثل ضغطًا على الشرائح متوسطة وضعيفة الدخل.

ك- أنَّ اندماج ليبيا في الاقتصاد المعولم وفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ساعد على زيادة الدخول؛ الأمر الذي أفرزته قوى العولمة والتي كانت وراء زيادة الاستهلاك[٩٨].

كذلك اهتمت زينب إسماعيل المصري (٢٠١٠) بـ"التطور التاريخيّ للاستهلاك في الاقتصاد الليبيِّ" – بحث مقدَّم إلى ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبيِّ. وقد قدمت العديد من البحوث والدراسات حول الاستهلاك؛ منها دراسة الاستهلاك في الاقتصاد الليبيِّ خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠٠٥) والتي ربطت الدخلَ بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث شهدت الفترة الأولى للثمانينيات انخفاضَ حجم الاستهلاك الخاص، ويرجع ذلك إلى الركود الاقتصاديِّ خلال تلك الأعوام، حيث انخفض حجم الواردات للحدِّ من الاستهلاك على السلع الكمالية، والاقتصار على استيراد السلع الإنتاجية، وقد انعكس ذلك على انخفاض الاستهلاك. ومع تزايد اندماج ليبيا في تيار العولمة وزيادة الإنفاق الاستهلاكيِّ، والذي يمثل الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص النسبة الكبرى في نمط تخصيص الموارد، حيث تبلغ نسبته في المتوسط إلى إجمالي الإنفاق ٨٣,٩٦% خلال الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)، وكما تشير التقديرات إلى أنَّ الاستهلاك الخاص الذي يعتمد عليه (الدخل العائليّ)، كان أكبر من الإنفاق الاستهلاكيِّ العام، حيث بلغت في المتوسط نسبة الاستهلاك الخاص إلى إجمالي الإنفاق خلال نفس الفترة حوالي ٥٦,٤٢%، بينما تمثل نسبة الاستهلاك العام إلى إجمالي الإنفاق في المتوسط حوالي ٢٧,٥٤%، أما باقي النسبة ١٦,٠٤% فتمثل إجمالي الإنفاق الاستثماريّ[٩٩].

ثانيًا: إسهام التحولات الاقتصادية في تشكيل الحاجات والقيم الاستهلاكية للمجتمع.

اهتمت بعض الدراسات الأجنبية بالتحولات الاقتصادية، وأثرها على القيم الثقافية التقليدية، وأثر ذلك على النمط الاستهلاكيِّ، ومنها دراسة **P – Valette – Florence, Ajolibert (١٩٩٠) القيم الاجتماعية ونوعية الحياة وأثرها على أنماط الاستهلاك**، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور كلٍّ من نوعية الحياة والقيم الاجتماعية في تحديد أنماط الاستهلاك، وقد اعتمدت هذه الدراسةُ على الاستبيان البريديِّ لجمع البيانات عن طريق قائمة العملاء لشركة (جرونوبل للغاز والكهرباء) وكان عدد العينة ٣٠٠ خطاب تم اختيارها من بين ٦٥٠٠٠ منزل يقع في منطقة جرونوبل:

نتائج الدراسة:

أ- بالنسبة لنوعية الحياة؛ فقد وجد أنَّ أفراد العينة الذين يحرصون على النمط التقليديِّ في معيشتهم تمثل ١٣,٩%

---

٩٨ – غالية سعد بالقاسم رحباني: العولمة وثقافة الاستهلاك (دراسة حالة ليبيا)، رسالة بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة قاريونس، ٢٠١٠.

٩٩ – زينب إسماعيل المصري: التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي – بحث مقدم إلى ندوة الاستهلاك الليبي، منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي، ٢٠١٠.

من حجم العينة، والذين يحرصون على الحياة الممتعة يمثلون ٥٤%، ثم التكرث في العمل يمثل ٤,٤%، والاهتمام بوسائل الإعلام كأسلوب حياة يمثل ٣٥% من حجم العينة، وقد وجد أنه توجد علاقة بين التسلية والحياة الممتعة كأسلوب حياة، وبين نمط استهلاك العطور والملابس ومستحضرات التجميل.

ب- أمّا بالنسبة للقيم الاجتماعية؛ فقد وجد أنَّ قيم التحكم في الذات والمسئولية تعتبر القيم الأساسية للعينة، تليها القيم الأخلاقية، تليها قيم الحرية، تليها القيم المثالية.

ج- قد وجد أنه توجد علاقة بين تبنّي قيم الحرية وبين نمط استهلاك المشروبات الكحولية، وتوجد علاقة بين تبنّي قيم المسئولية والتحكم في الذات، وبين نمط استهلاك ملابس الأبناء ومستحضرات التجميل للمرأة[١٠٠].

وفي دراسة للولايات المتحدة الأمريكية أجراها **Ronald Inglehart** " **٢٠٠٥** " **التغير التكنولوجي، التغير الثقافي والديمقراطية والتنمية البشرية** "، تهدف هذه الدراسة إلى شرح العلاقة بين القيم الثقافية والعولمة الاقتصادية والحداثة. قام الباحث باستخدام المنهج التحليليّ، وقد استعانت الدراسة ببياناتِ مسح القيم العالميّ لتحليل دور التغير في الاتجاهاتِ العامة للناس.

وجاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

أ- ما التأثيرُ الذي تحدثه التنمية الاقتصادية على قيم أيّ ثقافة والعكس.

ب- هل مستقبلُ MC-world مستقبل حتميٌّ.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- التنمية الاقتصادية ترتبط بشكل شامل وواسع بالتغيرات الثقافية المتوقعة.

ب- المجتمعات الصناعية تمنح تحولًا من القيم التقليدية إلى قيم عقلانية وأمنية. أمّا المجتمعات ما بعد الصناعية تمنح التحول نحو الثقة، التسامح، التأكيد على الرفاهية. أمّا المجتمعات التي بها انهيار اقتصاديٌّ فهي تسير في الاتجاه المعاكس.

ج- التنمية الاقتصادية تدفع المجتمعاتِ إلى اتجاه مشترك، ولكن يبدو أنها تتأثر أو تميل إلى التأثر بالموروث الثقافيّ.

د- هناك شكٌّ في أنَّ قوى الحداثة سوف تنتج عالمًا ثقافيًّا متجانسًا.

هـ- يبدو من الخطأ أنْ ننظر إلى التغير الثقافيّ على أنه أمريكيٌّ؛ فالمجتمعات الصناعية عامةً لم تصبح مثل الولايات المتحدة، حيث إنَّ الولايات المتحدة تبدو حالة منحرفة، فشعبها يحمل القيم والمعتقدات التقليدية أكثر من أيّ مجتمع مساوٍ لها. وإذا اتخذنا معيارًا للتغير الثقافيّ فمن الممكن أنْ يتخذ من المجتمعاتِ الشمالية.

و- أنَّ الحداثة عملية احتمالية وليست جبرية، والتنمية الاقتصادية سوف تحول مجتمعًا محددًا في اتجاه متوقع، ولكنه ليس حتميًّا، حيث إنَّ هناك العديدَ من العوامل التي تدخل في ذلك، ولذلك فإنَّ أيَّ توقُّع لابدَّ أنْ يتدخل به المحتوى الثقافيُّ والتاريخيُّ لأيّ مجتمع.

---

100 - P – Valette – Florence, Ajolibert ,social values, a.i. , and consumption patterns' journal of business research,vol 20,mar 1990.

ز- تتسبب التنمية الاقتصادية تحولًا في قيم المجتمعات النامية، ولكنها لن تنتج نموذجًا ثقافيًّا عالميًّا واحدًا[١٠١].

كما قام كلٌّ من **طلعت أسعد عبدالحميد، عبدالمجيد عبده سيف المخلافي بدراسة تحليل سلوك الشراء لدى السيدات السعوديات والمقيمات بمدينة جدة (١٩٩٢)**. استخدم في هذه الدراسة المنهج التحليليّ، وتهدف هذه الدراسة إلى:

أ- وضع توصيف متكامل لسلوك المرأة في مدينة جدة من خلال التعامل مع المنتجاتِ الوطنية، ودرجة الاختلاف وفقًا للمجموعاتِ السلعية المختلفة.

ب- تحديد العلاقة بين الصفاتِ الشخصية للمرأة وبين العوامل المؤثرة في الإقبال على المجموعاتِ السلعية المختلفة من خلال (الدخل – السن – مستوى التعليم)، وتأثير ذلك على دوافع الشراء وتفضيل السلع (وطنية أو مستوردة)، وأسباب تفضيل السلع.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- ارتبطت الدوافع العاطفية كأساس لشراء أدوات الديكور وأدوات التجميل والذهب والمجوهرات والأدوات الكهربائية المنزلية؛ وذلك من أجل حب الراحة، وإظهار المكانة الاجتماعية من خلال المجوهراتِ والذهب والملابس والتفاخر الذي يرتبط بشيوع أنماط معينة من العاداتِ الاجتماعية.

ب- أكدت على عدم وجود اختلافاتٍ جوهرية بين اختلاف الدخل وبين استهلاك منتجاتٍ معينة، مثل المنتجاتِ الورقية والمنظفات.

ج- أدى ارتفاع مستوى التعليم لدى المستهلكاتِ إلى زيادة الدوافع العاطفية المرتبطة بالمكانة الاجتماعية وحب الاقتناء والتفاخر وحب الراحة، خاصة في شراء الأثاث والمفروشاتِ.

د- المرأة السعودية تتماثل تقريبًا مع المرأة غير السعودية في شراء السلع، مع زيادة معدلاتِ دوافع المكانة الاجتماعية[١٠٢].

كما قامت **هنادي قمرة، بدراسة القيم الأسرية وعلاقاتها بأنماط السلوك الاستهلاكيّ للأسرة السعودية ٢٠٠٣**، تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ٤٢٩ ربة أسرة من مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، وقد جمعت المعلومات عن طريق استخدام استمارة البيانات العامة للأسرة؛ لتحديد المتغيراتِ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة، باستخدام المنهج الوصفيّ التحليليّ، وتهدف هذه الدراسة إلى:

أ- التعرف على العلاقة بين القيم الأسرية وأنماط السلوك الاستهلاكيّ لدى ربات الأسر العاملات، وغير العاملات، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين محاور القيم الأسرية (القيم الدينية – القيم الثقافية – القيم الاقتصادية – القيم الوطنية – القيم الجمالية – القيم التقنية) وأنماط السلوك الاستهلاكيّ، وبعض العوامل المؤثرة

---

101 - Ronald Inglehart :Technological change, cultural change and democracy and human development - University Press of the University of Michigan: 2001

١٠٢ - طلعت أسعد عبدالحميد؛ عبدالمجيد عبده سيف المخلافي: تحليل سلوك الشراء لدى السيدات السعوديات والمقيمات بمدينة جدة، بحث منشور، مركز بحوث الغرفة التجارية الصناعية، جدة، (١٩٩٢).

على هذا السلوك.

ب- التعرف على الفروق بين ربات الأسر العاملات وغير العاملات حول جميع محاور القيم الأسرية وأنماط السلوك الاستهلاكيّ.

ج- إعداد وتطبيق برنامج لتنمية الوعي للترشيد الاستهلاكيّ للطالباتِ.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- وجود علاقاتٍ ارتباطية موجبة بين محاور القيم الأسرية وأنماط السلوك الاستهلاكيّ وبعض العوامل المؤثرة على هذا السلوك.

ب- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جميع محاور القيم وعامل تفضيل المنتجات الوطنية.

ج- لا توجد دلالة إحصائية بين السلوك الاستهلاكيّ غير الرشيد وعامل الوعي للسلع المتوفرة.

د- توجد علاقة ارتباطية سالبة بين الأبناء بالمرحلة الجامعية، مع القيم الثقافية والسلوك الاستهلاكيّ الرشيد.

هـ- وجود علاقة ارتباطية سالبة بين دخل الأسرة الإجماليّ والقيم الاقتصادية[١٠٣].

أمّا فيما يخص المجتمع المصري فأجريت **سنة ١٩٩٥ قامت بها هالة منصور عبدالرحمن بعنوان "أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على قيم التطرف والاستهلاك والانحراف في المجتمع المصريّ"**. تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن طبيعة أثر التحولاتِ الاقتصادية والاجتماعية التي مرَّ بها المجتمع المصريُّ خلال مرحلة الانفتاح الاقتصاديّ، وتحديد دورها في ظهور منظومة القيم السلبية في المجتمع مع التركيز على قيم التطرف والانحراف والاستهلاك، وذلك من وجه نظر قضايا علم الاجتماع وفرضياته، لفهم وتحديد العوامل المسئولة عن انتشار هذه القيم سواء أكانت عوامل داخلية أو خارجية والوزن النسبيّ لهذه العوامل ومدى انتشارها للتعرف على طبيعتها وآثارها بالإضافة إلى احتمال تطورها، ثم تحديد القطاعات والشرائح والسياقات الاجتماعية التي تأثرت بدرجة أكبر حتى نضع سياساتٍ اجتماعية لترشيدها والتعامل معها، وهي دراسة تحليلية للفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩١.

وجاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

أ- ما مدى العلاقة بين التحولاتِ السياسية والإيديولوجية التي مرَّ بها المجتمع المصريُّ. وبين بروز قيم التطرف والانحراف والاستهلاك، وذلك من خلال رصد درجة التحول وسرعته بداية من عام ١٩٩٧٠ إلى ١٩٩١. وانعكاس ذلك على المجتمع، وهل انعكست هذه النظرة على كافة عينة الدراسة، أم أنَّ هناك متغيراتٍ لعبت دورًا في درجة هذا الانعكاس، مثل تغيراتِ السن والنوع والمستوى التعليميّ والمهنة والدخل؟

ب- ما مدى العلاقة بين السياسة الاقتصادية المتمثلة في الانفتاح الاقتصاديّ، وما ارتبط به من تزايد في حدة المشكلاتِ الاقتصادية وبين شيوع حالة من عدم الاستقرار الاجتماعيّ وبروز قيم التطرف والانحراف والاستهلاك، وهل انعكست هذه المشكلات على مختلف فئات وشرائح المجتمع بالكيفية نفسها، أم اختلفت

---

١٠٣ – هنادي قمرة: القيم الأسرية وعلاقاتها بأنماط السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة –كلية البنات بمكة المكرمة، التربية الاقتصادية المنزلية، قسم السكن وإدارة المنازل، (٢٠٠٣).

بالنظر إلى متغيرات معينة مثل التعليم والدخل والمهنة والسياق الاجتماعيّ.

ج- ما مدى العلاقة بين ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعيّ وزيادة حدة الاستقطاب والتمايز الطبقيّ في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩١. وبروز طبقة طفيلية مهيمنة. وبين انتشار العديد من القيم الانتهازية ذات الطبيعة المنحرفة وسيطرة القيم المادية على الواقع المصريّ، وما تبع ذلك من مناخ عام من الاستهلاك والانحراف والتطرف.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- أكدت الدراسة على أنَّ القيم الأكثر انتشارًا، وسيطرتها على الواقع المصريّ جاءت في مجموعها قيمًا سلبية، وأنها تدور في مجملها حول تفضيل المصلحة الشخصية على الصالح العام.

ب- أكدت الدراسة على تعاظم ظاهرة السلوك الانسحابيّ والسلبيّ، بسيطرتها على قطاع عريض من أبناء المجتمع المصريّ.

ج- أنَّ هناك وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع حدة المشكلات الاقتصادية وبروز قيم التطرف والانحراف.

د- أكدت النتائج الميدانية للدراسة على سيطرة الطبقة الطفيلية على الواقع الاجتماعيّ، وما مثلته هذه الطبقة في كونها ممثلًا للقاعدة العريضة للتوجه الاستهلاكيّ.

هـ- أكدت النتائج الميدانية للدراسة على طغيان القيم الاستهلاكية على الواقع المصريّ إلى جانب توقع ظهور أنماط استهلاكية جديدة[١٠٤].

ثالثًا: التحولات الاقتصادية وثقافة استهلاك السلع التي تحمل الرموز والعلاماتِ

لقد تناولت بعض الدراسات الرموز الثقافية المصاحبة للاستهلاك، والتعرف على نوعية الحياة لدى الشرائح الطبقية، وتنامي درجة الثقافة الاستهلاكية للرموز والعلامات المصاحبة للسلع الاستهلاكية باختلاف الانتماء الطبقيّ والمعيشيّ، ومن هذه الدراسات **دراسة لـ (1991) Jelin الأسرة، الوحدة السكنية والعلاقات النوعية في أمريكا.** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاختلافاتِ والتباياتِ الشاسعة بين أنماط الاستهلاك لدى الأطفال والبالغين داخل الأسرة الواحدة، من خلال أنماط الملابس التي يرتديها أعضاء الأسرة.

نتائج الدراسة:

أ- أنَّ الأطفال يميلون إلى اقتناء الملابس الجديدة التي تتفق مع أحدث الموضاتِ الجارية.

ب- البالغون يفضلون اقتناء الملابس، ولا يتبدلون في اختيار آخر ما تمخضت عنه الموضة العالمية، وأنَّ الشباب أكثر تأثرًا بالوسائل الإعلامية المتنوعة، تلك التي توجههم إلى أنماط استهلاكية تعتمد في الأساس على تتبع الماركاتِ والعلاماتِ العالمية، حيث إنَّ تلك الأنماط تعتمد على مستوى دخل الأسرة وحدوده، والتغيرات الحادثة في بنية الأسعار للسلع والخدمات التي يقبل الأفراد على استهلاكها بدرجة متفاوتة[١٠٥].

---

١٠٤ - هالة منصور عبد الرحمن: أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على قيم التطرف والاستهلاك والانحراف في المجتمع المصري: رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥.

105 - E, Jelin: Social Relations of Consumption, The Urban popular Household, ED it, Family, American, Kegan and Paul, Unesco. 1991

كما اهتمت **الدراسة الكندية لـ (1997) Niraj Dawar تأثير الجنسية والثقافة على التسويق.** حيث قام الباحث باختبار فرضيتيْن متضادتيْن، الفرضية الأولى هي إمكانية استخدام البرنامج التسويقيّ لجذب نفس نوع المستهلكين في مختلف أنحاء العالم، بينما الفرضية الثانية هي وجوب أخذ ثقافة البلد كمتغير أساسيٍّ. وشملت الدراسة ٨٠٠ شخص من ٣٩ بلدًا مختلفًا، وتم الاختيار على أساس التعليم، والخلفية الثقافية، العمر، الحالة المعيشية، وعوامل فردية أخرى. وقد وجد الباحث ضالته في المتقدمين لبرنامج MBA الدوليّ ووضح اختياره هذا بقوله: (إنَّ عملية المماثلة مُهمة جدًّا لاختبار تأثير ثقافة البلد، لقد احتجنا أنْ يكون لدينا بالضبط نفس أنواع المستجيبين في كلّ البلاد، حتى يكون هناك اختلاف في سلوك المستهلك، يمكن إرجاعها بشكل موثوق إلى ثقافة البلد).

نتائج الدراسة:

أ- أنَّ تخطي حدود الدولة لا يتبعه بالضرورة اختلافات في سلوك المستهلك، وقد تكون حدود الدولة غير ذات علاقة بالعديد من القراراتِ التسويقية.

ب- في كافة العينة وبغض النظر عن ثقافة البلد، العلامة التجارية كانت الأقوى تأثيرًا على قراراتِ الشراء، متبوعة بالسعر والمظهر المادي وسمعة البائع.

ج- عرضت بيانات الدراسة بشكل واضح أنَّ الاختلافات الفردية لها تأثير أقوى بكثير على سلوك المستهلك من التأثيراتِ الثقافية.

د- أظهرت الدراسة أهمية التشريح على أساس الخصائص الفردية (المهنة / العم / عدد الأطفال / الوضع الاقتصادي والاجتماعي / أسلوب الحياة)، وأهمية تمييز الخصائص التي تؤثر على السلوك الشرائيّ للمستهلك[١٠٦].

أمَّا **دراسة Mangleburg and other's (١٩٩٧) البيئة الاجتماعية، الجنس والمراهق، تقارير ذاتية لاستعمالهم المعمم لعلامات المنتج.** هدفت إلى التعرف على تأثير كلٍّ من: التنشئة الاجتماعية – بما تشمله من مؤسسات (الأسرة – الأصدقاء – وسائل الإعلام) – واختلاف الجنس، على تفضيل المراهقين لقراءة أو التعرف على ماركة السلع، واختيارهم لها عند الاقتناء. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من ٣٥٠ من المراهقين والمراهقاتِ في الأعمار من ١٣ – ١٩ سنة من مستوياتٍ اجتماعية مختلفة. وتم جمع المعلومات عن طريق استخدام الاستبيانات.

نتائج الدراسة:

أ- اهتمام المراهقات بالتعرف على ماركة المواد الغذائية، وذلك مقارنة بالمراهقين. بالإضافة إلى الاتجاه الإيجابيّ الذي تعتنقه المراهقاتُ نحو الإعلان، بينما لم يتضح ذلك بالنسبة للذكور.

ب- وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين سن المراهقين وبين عملية اهتمامهم بماركة السلعة.

ج- للأسرة والأصدقاء دورٌ في عملية الاختيار والتفضيل، وذلك مقارنة بدور وسائل الإعلام. وأنَّ المراهقاتِ بوجه عام هنَّ أكثر الفئات تأثرًا من قِبل (الأسرة، جماعة الأقران، وسائل الإعلام)، عند عملية اختيار الماركات والعلامات

106- Dawar Nirag. (Border Crossing: Is the Culture Irrelevant to Marketing). Published by: Business Journal. Vol 3, No 3, Spring 1997.

التجارية مقارنة بالذكور[١٠٧].

كما اهتمت **الدراسة الأسترالية لـ (1999) mullins, patreck and others المدن وأماكن الاستهلاك**. تهدف هذه الدراسةُ إلى تفسير العلاقة بين مكان معيشة السكان الحضريين وبين أماكن الاستهلاك في تلك المدن؛ لأنَّ التمكن من تحديد المواقع التي توفر سلعًا وخدماتٍ معينة لسكان المدينة يساعد على تحديد طبيعة المستهلك في هذه المدينة، كما تم إجراء الدراسة في مدينة (بيرسيبان) الأسترالية التي يتوفر فيها العديدُ من الخدماتِ، وقد تم تحديد العينة بنسبة ١,٢٥% من المساحة الحضرية، وهم عبارة عن مجموعة من التجار والسياسيين وصغار الموظفين.

نتائج الدراسة:

أ- أنَّ للعوامل التاريخية دورًا رئيسًا في جعل المدينة موقعًا مهمًّا للاستهلاك، فهي ساعدت على تكوين بنية أساسية أولية للاستهلاك، مثل: دور السينما والمسارح والمباني الأثرية.

ب- تميزت مدينة بريسيبان التي تتمركز فيها مواقع الاستهلاك بسكن أصحاب رؤوس الأموال، وذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية يسكنون في أماكن بعيدة عن مواقع الاستهلاك[١٠٨].

كما تناولت **دراسة محمد ياسر الخواجة (٢٠٠٠) بعنوان "العولمة وثقافة الاستهلاك – دراسة ميدانية في قرية مصرية"**. التعرف على الرموز الثقافية المصاحبة للنزعة الاستهلاكية في القرية المصرية، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم العولمة ومفهوم ثقافة الاستهلاك وتهدف الدراسة إلى:

أ- محاولة توضيح التحليلات السوسيولوجية المعاصرة التي تتناول ظاهرة العولمة كتصور نظريٍّ جديد و فهم العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافة التي تحدث في المجتمعات ومدى أثر ذلك على المجتمع المصريِّ.

ب- الوقوف على أهم المجالات التي تجري فيها تفاعلات العولمة وأثرها على تزايد أنماط الاستهلاك العادية وغير العادية في القرية المصرية.

ج- التعرف على تأثير الانفتاح على الثقافة العالمية، والتي هي في جوهرها ثقافة استهلاكية في تشكيل معالم الثقافة الاستهلاكية في القرية المصرية.

د- محاولة استخلاص آلياتٍ ووسائل أكثر عملية لدرء خطر العولمة على المجتمع المصريِّ بشكل عام، والقرية المصرية خاصة من خلال ترشيد الاستهلاك وضبطه.

باستخدام المنهج الوصفيِّ معتمدًا على استمارة الاستبيان المقننة، وقد تم استخدامها من أجل توصيف النمط الاستهلاكيِّ، والتعرف على مظاهر وأبعاد ثقافة الاستهلاك والرموز المصاحبة لعملية الاستهلاك، بالإضافة للمناقشات الجماعية. وطبقت عينة الدراسة على عدد من الجماعات الريفية تم انتقاؤهم من الذين نالوا شهاداتٍ دراسية، ومجموعة من شريحة الصفوة بالقرية بمستوياتٍ اجتماعية وثقافية متباينة وحجم الجماعة الواحدة من ٥ — ٧ أفراد، مع الوضع في الاعتبار

---

107 - Mangleburg, T. Grewal, D & Bristol: Socialization, Gender, and Adolescents Self reports of theit Generalized use of product Labels, Jornal of Consumer Affirs, Vol. 31, No 2. 1997

108 Mullins , patreck and others ,(cities and consumption spaces)urban aftairs review,vol(35) is sue 1,sept 1999.

أن تتوفر بينهم درجة عالية من التجانس من حيث المستوى التعليميّ والسن والنوع... وغيرها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الآتي:

أ- أوضحت الدراسة أنَّ للاستهلاك طابعه الرمزيَّ، واتضح ذلك في أنَّ عملية التسوق لها جوانب متعددة من الاستهلاك البصريّ يتمثل احدها في الجانب الماديّ الذي يتعلق بأسلوب عرض السلع وجمال المحلات وطريقة تزيينها، الجانب الثاني اجتماعيٌّ تفاعليٌّ، يتصل بمشاهدة طريقة المساوماتِ التجارية والتعارف بالآخرين، والجانب الأخير نفسيٌّ ترويحيٌّ يتعلق بمتعة التسوق وقضاء وقت الفراغ.

ب- كما أوضحت الدراسة أنَّ المعرفة بالسلع داخل مجتمع القرية قد يضفي على الفرد مكانة اجتماعية متميزة، لكن اقتناء السلع الثمينة يضفي على صاحبها مكانة اجتماعية أكثر تميزًا، خاصة إذا كان المقتني للسلع من أصحاب المكانة المميزة في القرية، ولم يكتسب هذه المكانة منذ فترة.

ج- كشفت الدراسة المتعمقة على عينة من المستنيرين بالقرية أنَّ هناك اتجاهًا عامًّا بالوعي بمفهوم العولمة ومضمونها بشكل عام، ولكن هناك اختلافًا حول مخاطرها والآثار الناجمة عنها.

د- وأخيرًا كشفت الدراسة بروز الدعوة في الوقت الحالي لوضع سياسات لدرء الآثار الاقتصادية للعولمة على عملية الاستهلاك، وضرورة التقليل من حدته، حيث أكدت الدراسة تأكيد غالبية المجتمع على أهمية ترشيد الاستهلاك وتنظيمه[١٠٩].

كذلك اهتمت **دراسة إيمان سليمان حافظ خليل (٢٠٠٦) ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصريّ – دراسة أنثروبولوجية لنوعية الحياة في أحد المجتمعات المحلية**. بتنامي درجة الثقافة الاستهلاكية واستجلاء رموز وصور ووظائف الاستهلاك، وكيف تختلف باختلاف الانتماء الطبقيّ، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأنماط الاستهلاكية الشائعة لدى الشرائح الطبقية المعينة بالدراسة داخل مجتمع الدراسة، وإلقاء الضوء على الدور الذي تسهم به الأنماط الاستهلاكية في تشكيل نوعية الحياة لدى تلك الشرائح والكشف عن العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الأنماط الاستهلاكية وأكثر تأثيرًا في مجتمع الدراسة، ومعرفة كيف تفاعلت هذه العوامل مع غيرها من العوامل الأخرى في تنامي درجة الثقافة الاستهلاكية واستجلاء رموز وصور ووظائف الاستهلاك، وكيف تختلف باختلاف الانتماء الطبقيّ.

واستخدمت الباحثة عدةَ مناهج، منهج دراسة الحالة والمنهج الإنثروبولوجي والمنهج التاريخيّ والمنهج الوصفيّ، كما استخدمت أيضًا الملاحظة والمقابلات المتعمقة واستمارة الاستبيان، وقد كانت عينة الدراسة عشوائية من الأفراد المتسوقين داخل أحد الأسواق الكبرى، وقد وصل حجم العينة إلى ١٠٠ مفردة.

وجاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

أ- ما الدورُ الذي تسهم به الأنماط الاستهلاكية في تشكيل نوعية الحياة لدى تلك الشرائح؟

ب- ما العواملُ الاجتماعية التي تؤثر في الأنماط الاستهلاكية، وأكثر تأثيرًا في مجتمع الدراسة؟

---

١٠٩ – محمد ياسر شبل الخواجة: العولمة وثقافة الاستهلاك، دراسة ميدانية في قرية مصرية. مجلة كلية الآداب- جامعة طنطا، العدد الثالث عشر، المجلد الأول، ٢٠٠٠.

ج- إلى أيِّ مدى تفاعلت العوامل الاجتماعية مع غيرها من العوامل الأخرى في تنامي درجة الثقافة الاستهلاكية؟

د- ما رموزُ وصور ووظائف الاستهلاك، وكيف تختلف باختلاف الانتماء الطبقيِّ؟

نتائج الدراسة:

أ- أكدت الدراسة أنَّ أنماط الاستهلاك الخاصة بالطبقة العليا تختلف عن تلك الأنماط الخاصة بالطبقة الدنيا وشرائحها المختلفة، وتؤكد الدراسة أهمية المسكن بالنسبة للمجتمع بالنسبة لجميع شرائح الطبقة العليا والدنيا، وأكدت الدراسة تفرد شرائح الطبقة العليا بتعدد ملكية السكن، كما إنَّ الإنفاق على المسكن ومقتنياته، وتنظيمه يحتل أهمية خاصة عند شرائح الطبقة العليا؛ فهو يمثل رمز من رموز المكانة الاجتماعية، كذلك الإنفاق على الخدم، كما إنَّ الشرائح العليا تحرص على التنزه بشكل مستمر.

ب- أكدت الدراسة الميدانية أنَّ الأنماط الاستهلاكية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل نوعية الحياة لدى كلٍّ من شرائح الطبقة الدنيا وشرائح الطبقة العليا، ولأنَّ هناك اختلافًا في أنماط الاستهلاك، فلكلٍّ منهم نوعية حياة مختلفة، حيث إنَّ شرائح الطبقة العليا تتمتع بنوعية حياة مرتفعة، وشرائح الطبقة الدنيا تتمتع بنوعية حياة منخفضة.

ج- أكدت الدراسة أنَّ هناك علاقة قوية بين الدخل والاتجاه نحو الاستهلاك، كما كشفت الدراسة عن تنوع العوامل الاجتماعية الدافعة لزيادة الإنفاق الاستهلاكيِّ، حيث إنَّ لعامل القيم الدينية والعاداتِ والتقاليد أثره كعامل من عوامل زيادة الاستهلاك، كذلك عامل التقليد والتطلع للغير، بالإضافة إلى التعود على الاستهلاك، كذلك حجم الأسرة، كما كشفت الدراسة أنَّ هناك علاقة ارتباطية بين التعليم وازدياد التطلعات والحاجات الاستهلاكية. كذلك الإعلان والتلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية جذبًا نحو الاستهلاك.

د- أكدت الدراسة أنَّ الاستهلاك عملية اجتماعية ليست ذات أبعاد اقتصادية فقط، بل هناك شبكة معقدة من العوامل والجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية والسلوكية تشكل مضمون العملية الاستهلاكية[١١٠].

كذلك اهتمت **دراسة عبير محمد عبد الخالق (٢٠٠٧) العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكيِّ في الدول النامية – مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**. بالتحليل والبيان لأثر العولمة على الاستهلاك مع وجهة النظر الإسلامية، حيث كان اهتمامها منصبًّا على الأنماط الاستهلاكية، وكذلك تناولت أثر توزيع حجم معين من الإنفاق الاستهلاكيِّ فيما بين السلع الضرورية والسلع الترفيهية والتي تخضع لضوابط معينة تكفل احترام الثوابت الإسلامية والالتزام بالمبادئ الاقتصادية التي أقرها الفكر الإسلاميُّ إلى جانب تركزها على أنماط الاستهلاك في الفكر التقليديِّ والمؤسسيِّ والبيئيِّ لبيان تفضيل الفرد المستهلك.

وقد توصلت الباحثة إلى الآتي:

أ- ضخامة الشركات المتعددة الجنسيات واستخدامها أحدث أساليب التكنولوجيا (الدعاية والإعلان) لترويج الاستهلاك.

---

١١٠ - إيمان سليمان حافظ خليل: ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري (دراسة أنثروبولوجية لنوعية الحياة في أحد المجتمعات المحلية)، رسالة ماجستير في الآداب (علم الاجتماع)، جامعة حلوان، ٢٠٠٦.

ب- عدم استفادة الدول النامية من الجوانب الإيجابية للعولمة، والتي تجعلها أكثر عرضة لمخاطرها وسلبياتها، مثلًا: اختلال الهياكل الإنتاجية وضعف القدرات التنظيمية وقلة التمويل، وغير ذلك من العوامل التي تحول دون استطاعة الدول النامية التكيف مع الأسواق العالمية.

ج- ظهور السلع حديثة التصنيع وانتشار سوقها في أنحاء العالم؛ مما جعلها تحتل مكان السلع القديمة والنتيجة هي تغيير نمط الاستهلاك وزيادة استيراد السلع الحديثة.

د- أنَّ التقليد والمحاكاة من دوافع وقوى العولمة، فالشعوب تسعى إلى تقليد ومحاكاة الشعوب المتقدمة في أنماطها الاستهلاكية باعتبارها شعوبًا متقدمة تكنولوجيًا.

هـ- ارتفاع عامل التقليد والمحاكاة لدى الفئات الداخلية المختلفة في الدول النامية، خاصةً مع زيادة تعرضها لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

و- الزيادة في منح القروض والتسهيلات للدافع الاستهلاكيّ.

ز- عدم ربط الاستهلاك بظروف وطبيعة وإمكانيات المجتمع الاقتصادية وتحديد الضروريات تبعًا لهذه الظروف، وكذلك توفر الترشيد لإستخدام الموارد بشكل كفؤ[١١١].

رابعًا: الاستنتاجات العامة ومناقشتها.

١- تعقيب على الدراسات السابقة.

تناولت الدراسات السابقة الثقافة الاستهلاكية من أكثر من جانب؛ حيث اهتمت دراسة Cha-Sanghea, Sohn على الجانب المادي للاستهلاك فقط متمثلة في أنماط الاستهلاك للوحدات المعيشية الفقيرة لكي تقارن بينها وبين النمط الاستهلاكيّ لدى الوحدات المعيشية الغنية متجاهلة الجانب المعنويّ الذي يفسر هذه الأنماط، أما دراسة أحمد زايد؛ فهي دراسة هامة ومتميزة في دراسة ثقافة الاستهلاك حيث ركزت على الجوانب المعنوية للاستهلاك، ودرست أيضًا الأنماط الاستهلاكية المختلفة العادية وغير عادية للمجتمع القطريّ. وأنَّ التطورات والانفتاح الاقتصاديّ خلال العقدين الماضيين أدَّيا إلى اختلال وزيادة الدخول وتنوع مصادرها، مما زاد من الإمكانات الاستهلاكية، واستحداث سلوكيات ومنتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل وإتاحة هذه السلع للتباهي والتفاخر. ومن ثم الاتجاه إلى الاستهلاك الترفيّ كما أكدت دراسته إلى أنَّ الميل إلى الاستهلاك يرتفع عند الشباب المراهقين والنساء، وذلك بسبب الميل إلى المظهرية والتقليد. وأن العوامل المؤدية إلى زيادة الاستهلاك تتمثل في ارتفاع مستوى الدخل، الإعلانات التجارية، الصحف، كثرة الأسواق والتنزيلات. أمّا دراسة Timo Toivonen أوضحت أنَّ الاستهلاك عملية اجتماعية شاملة ليست ذات أبعاد اقتصادية فقط، بل هناك شبكة معقدة من العوامل والجوانب الاجتماعية والثقافية والزمنية تشكل مضمون العملية الاجتماعية المسماة بالاستهلاك، وفي هذه الدراسة تم عرض الإنفاق الاستهلاكيّ في إطار التغيرات الاجتماعية.

---

١١١ - عبير محمد عبدالخالق: العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية (مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية)، رسالة بكالوريوس في الاقتصاد، منشورات دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

كما ركزت دراسة أبو بكر محمود يونس التكنولوجيا وتغير أنماط السلوك الاستهلاكيِّ على أثر التكنولوجيا (المتمثلة في اقتناء بعض الأجهزة الكهربائية) في تطور وتغير نمط استهلاك المسكن، والغذاء، والملبس.

أمّا دراسة Glozer & Rashi تُعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت مفهوم الاستهلاك بحيث تميزت بقيامها بتحليل مفهوم ثقافة الاستهلاك، ودراسة أنماط السلوك الاستهلاكيِّ داخل المجتمعات المتقدمة؛ وذلك لمعرفة أسباب ظهور ما يسمى بالمجتمع الاستهلاكيِّ، كما حاولت هذه الدراسة تتبع أنماط الاستهلاك المختلفة في شرائح المجتمع خاصةً الطبقة الغنية وربط هذه الأنماط الاستهلاكية بمستويات الدخل، والخروج بمجموعة من الحقائق والنتائج التي أعطت هذه الدراسة أهمية يمكن الاستفادة منها في دراستنا الراهنة.

أمّا دراسة سعيدة عبيد سلمان: "تأثير ثقافة الاستهلاك على عملية التحديث في دولة الإماراتِ" ركزت هذه الدراسة على دراسة الوضع الراهن لأنماط الاستهلاك في الإمارات ومقارنتها بأنماط الاستهلاك التي كانت سائدة من قبل، كما ركزت على الاستهلاك المادي فقط مستبعدة الاستهلاك المعنويِّ الذي يتمثل في المعاني والصور والرموز المصاحبة للعملية الاستهلاكية، قبل وأثناء وبعد عملية الاستهلاك الماديِّ.

فيما يخص دراسة هالة نهاد رشيد صقر العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية – دراسة ميدانية في مدينة جدة، اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على العوامل الاجتماعية المتمثلة في الشرائح الاجتماعية والمستوى التعليميِّ والمناسبات والإعلام وأثارها في زيادة الاستهلاك، كما شملت أيضًا العوامل الاقتصادية؛ كزيادة الدخل، واكتشاف النفط، وتحسُّن المستوى المعيشيِّ في مدينة جدة بالسعودية.

أما دراسة غالية رجباني تناولت آثار النظام العالميِّ على الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على (دولة ليبيا) ومعرفة التغيرات التي حدثت على الاقتصاد الليبيِّ في ظل العولمة، حيث كانت نتائج هذه الدراسة تؤكد مدى تأثر النظام الاقتصاديِّ الليبيِّ بالاقتصاد العالميِّ، وبشكل كبير حتى يصل إلى توزيع الدخل والتحكم في الأسعار، فالعولمة هي القوة الدافعة نحو المزيد من الاستهلاك. وعلى الرغم كونها دراسة اقتصادية إلا أنها قريبة من موضوع الدراسة الحالية، حيث وضحت الجانب الاقتصادي للدراسة، من خلال توضيح التحولات الاقتصادية في ليبيا ومدى تأثر الاقتصاد الليبيِّ بالتحولات الاقتصادية العالمية. أمّا دراسة زينب المصري فهي دراسة اقتصادية اهتمت بتوضيح التطور الاقتصاديِّ في ليبيا، وتأثر الاقتصاد الليبيّ بالاقتصاد العالميّ؛ مما أدى إلى زيادة معدل استهلاك السلع الكمالية، أمّا دراسة P – Valette Florence, Ajolibert –القيم الاجتماعية ونوعية الحياة وأثرها على أنماط الاستهلاك فقد اهتمت الدراسة بنوعية الحياة والقيم الاجتماعية ودورها في تحديد أنماط الاستهلاك، كما اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان البريديِّ الذي يفتقد الدقة الكاملة في البيانات التي يتم الحصول عليها من خلاله.

أمّا دراسة طلعت عبد الحميد والمخلاني اهتمت بدوافع الشراء لدى السيدات للسلع المفضلة وتحديد العوامل المؤثرة بالترويج لشراء السلع الحديثة والعالمية من أجل الوصول إلى المكاناتِ الاجتماعية ولحب التظاهر والتفاخر رغم التفاوت في معدلاتِ الدخل لدى العينة. كما أثبتت دراسة هنادي قمرة أنَّ الإعلان التلفزيونيِّ من أهم مصادر معرفة الجديد من السلع الاستهلاكية، كما إنه يدفع الأفراد إلى تفضيل نوعيات مختلفة من السلع، ومن ثم يؤدي إلى زيادة

الطموحات والتطلعات الاستهلاكية. أمّا دراسة jelin اهتمت الدراسة بتفضيل الماركاتِ والعلاماتِ الخاصة بالسلع لدى الأطفال والبالغين داخل الأسرة، وأنَّ الشباب المراهقين هم أكثر ميولًا وتفضيلًا لاقتناء الملابس ذات الموضة العالمية.

فيما أثبتت دراسة mangleburg أنَّ لجماعة الأصدقاء، ثم الأسرة الدور الأكبر في عملية اختيار المراهقين تفضيلاتهم للسلع واتخاذهم لقراراتِ الشراء، وفي حل المشاكل التي تواجههم. كما حاولت دراسة هالة منصور عبد الرحمن الكشف عن طبيعة تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع المصريُّ، حيث حاولت الدراسة الكشف عن مدى تأثير انتشار تلك القيم وسيطرتها على الواقع المصريِّ من خلال ثلاثة أنماط من العناصر القيمية وهي قيم التطرف، والقيم الاستهلاكية وقيم الانحراف الموجهة للسلوكيات الانحرافية، وذلك من خلال تحديد العوامل المسئولة عن انتشار تلك القيم، سواء أكانت عوامل داخلية أو خارجية للتعرف على طبيعتها وانعكاساتها وأثارها وتداعياتها المستقبلية بالإضافة إلى محاولة تحديد القطاعات والشرائح والسياقات الاجتماعية المتأثرة بشكل أكبر، في محاولة للاستفادة بذلك في رسم سياسات اجتماعية تهدف إلى ترشيدها والتعامل معها، لكن يعاب على هذه الدراسة تعدُّد أهدافها وتشعب اتجاهاتها، مما أفقدها التعمق، بالإضافة إلى اعتماد الدراسة الميدانية على أداة واحدة لجمع البيانات دون الجمع بين أداة كمية وأخرى كيفية.

كما إنَّ دراسة Dawar Niraj (تأثير الجنسية والثقافة على التسويق)، اهتمت بدراسة تأثير الهوية الثقافية والاختلافات الفردية أيهما له الأثر الأكبر على السلوك الاستهلاكيِّ. أمّا دراسة Ronald Inglehart شرح فيها العلاقة بين القيم الثقافية والعولمة الاقتصادية والحداثة من خلال تأثير كلٍّ منهما في الأخرى العكس، حيث يرى من خلال هذه الدراسة أن عملية الحداثة والعولمة الاقتصادية تقود إلى التغيير الثقافيِّ الذي يشجع على العديد من التغيرات، مثل زيادة دور المرأة في الحياة العامة، وتنمية المؤسسات الديمقراطية ولكن قيم الثقافة التقليدية لديها مقاومة وإصرار على الثبات وسوف تقي معظم المجتمعات من أنْ تصبح نماذج من الولايات المتحدة.

ودراسة mullins, patreck and others المدن وأماكن الاستهلاك. ركزت هذه الدراسة على الاستهلاك من خلال التركيز على مكان المعيشة السكنية التي تتوفر فيها الخدمات والسلع الاستهلاكية التي بدورها تحدد طبيعة المستهلك. كما ركزت على فئات معينة من السكان متمثلة في أصحاب رؤوس الأموال والمكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى لتواجدهم في المدن الحضرية، بينما ذوى الإمكانات الأدنى في أماكن بعيدة عن ذلك.

أمّا دراسة محمد الخواجة فقد بينت أنَّ العولمة تسهم في تشكيل ثقافة استهلاكية محددة عبر المجتمعات المحلية، كما أظهرت الدراسة أنَّ الثقافة العالمية للاستهلاك قد نجحتْ في اختراق الثقافة المحلية التقليدية، حيث فرضت عليها أنماطًا جديدة من الاستهلاك، كإقامة المباني الجديدة من الخرسانة المسلحة وتجهيزها من الداخل بالأثاث الحديث وشراء الملابس المستوردة. كما أوضحت الدراسة تأثير الثقافة العالمية على ثقافة الاستهلاك من خلال عاملين أساسيين هما الانفتاح الاستهلاكيُّ من خلال سيادة نمط الإنتاج إلى شراء السلع المستوردة والأجنبية، أمّا الشكل الآخر فهو الانفتاح الفيزيقيُّ والذي يتمثل في الدور الذي تلعبه هجرة العمالة الريفية في زيادة التطلعات الاستهلاكية في القرية المصرية، وتشكيل معالم النمط الاستهلاكيِّ الجديد الذي أصبح متحيزًا للاستهلاك المظهريِّ وتغذية روح الاستهلاك الترفيِّ.

كما إنَّ دراسة إيمان سليمان حافظ خليل (ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصريّ) كانت ذات أهداف متعددة لتوضح جوانب ثقافة الاستهلاك المادية والمعنوية، كما اهتمت بتحديد العوامل الاجتماعية وغير الاجتماعية المؤثرة في الأنماط الاستهلاكية للشرائح الطبقية للمجتمع ودورها في نوعية حياتهم، كما حاولت توضيح اختلاف الرموز باختلاف الانتماء الطبقيّ للأفراد داخل المجتمع.

أمّا دراسة عبير محمد عبد الخالق؛ فهي اهتمت بتحليل أثر العولمة على الأنماط الاستهلاكية في الفكر التقليديّ والبيئيّ للدول النامية محاولة منها لترشيد استخدام الموارد من وجهة نظر إسلامية.

٢- موقع الدراسة الحالية من الدراساتِ السابقة.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لسدِّ ثغراتِ التراث؛ وذلك نظرًا لندرة الدراساتِ التي تناولت الربط بين التحولاتِ الاقتصادية (التجارية) وثقافة الاستهلاك، فقد تبين من خلال تنوُّع وتعدد الموضوعات والقضايا التي تناولتها هذه الدراساتِ من زوايا مختلفة، وما توصلت إليه من نتائج مهمة أسهمت في بلورة موضوع الدراسة أنَّ معظم الدراساتِ قد تناولت ثقافة الاستهلاك بصفة عامة، أمّا من منظور اجتماعيّ أو تربويّ أو اقتصاديّ، وكانت في معظمها تركز على دور العوامل الاجتماعية (الطبقة الاجتماعية – الفئة العمرية – المستوى التعليميّ) أو العوامل الاقتصادية المتمثلة في مستوياتِ الدخل أو الانفتاح الاقتصادي وأثرها على الاستهلاك لدى الأسرة والسيدات أو أفراد الأسرة، كما إنَّ بعض تناول ظاهرة الاستهلاك كأهم عنصر لها؛ وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية في مستوى الدخل فقط، ولم تركز على دور التحولات الاقتصادية التجارية والمصرفية المتمثلة في القروض بأنواعها والبيع بالتجزئة وظهور التجارة الإلكترونية وبطاقات الائتمان، وما لها من تأثير كبير على ثقافة الاستهلاك.

وقد تناولت بعض الدراساتِ عددًا من أنماط الاستهلاك من خلال الدوافع النفسية أو الإعلامية المتمثلة في الإعلان على السلع أو طريقة العرض، كما يتضح أنَّ أغلب الدراساتِ هي دراساتٌ للدول المتقدمة والنامية والدول العربية ومصر، دون وجود دراساتٍ اجتماعية سوسيولوجية (ليبية) خاصة بثقافة الاستهلاك، وأنَّ الدراساتِ التي وُجدت في ليبيا، وقد تم عرضها في التراث النظريّ كانت دراساتٍ اقتصادية بحتة.

وكلُّ الدراسات سالفة الذكر، والتي تم عرضها في التراث النظريّ بالفصل الثالث أغفلتْ عددًا من القضايا والتي منها:

أ- التحولات الاقتصادية المتمثلة في الدفع ببطاقات الائتمان وأسلوب التجزئة والتقسيط، والتي ظهرت معها ثقافة كونية.

ب- الاحتياجات الوهمية، والقيم الاستعمالية، والانتماء الطبقيّ في المجتمع.

ج- ظهور عالم التصنع الذي أصبحت فيه الرموز والصور تمحو التمييز بين الواقع والخيال.

من خلال ما تم عرضه للدراساتِ السابقة ترى الباحثة أنَّ الاهتمام الأكبر كان منصبًّا في معظم الدراساتِ على الأنماط الاستهلاكية؛ سواء في الدراساتِ الأجنبية التي أُجريت في أوروبا وكندا وكذلك أستراليا، أو الدراساتِ العربية متمثلة في الدراساتِ القَطرية والإماراتية والسعودية والمصرية والليبية، كما كانت الدراسات التي تناولت القيم الثقافية الاستهلاكية قليلة بعض الشيء، وكذلك الحال فيما يخصُّ العلاماتِ والرموز الاستهلاكية. وعلى الرغم من الجوانب المختلفة التي

تناولتها الدراساتُ السابقة، إلا أنها لم تتطرق إلى التحولات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات المصرفية؛ كالقروض، وبطاقات الائتمان، ونظام البيع الأجل (بالتقسيط)، حيث إنَّ الدراسة الراهنة تركز على ثقافة الاستهلاك للأسرة الليبية في ظلِّ التحولات الاقتصادية وبآفاق رؤية سوسيولوجية باستخدام أسلوب المسح الاجتماعيِّ بطريقة العينة بواسطة الاستبيان، كذلك استخدام دراسة الحالة وإجراء المقابلاتِ الشخصية وتحليل البياناتِ؛ لتحديد التحولات الاقتصادية والعوامل التي تشكل هذا السلوك، ومحاولة وضع مخطَّط أوَّليٍّ لتنميط هذا السلوك، وتلمُّس أهم المؤشرات الفاعلة فيه، وأهم التأثيرات التي يمكن أنْ تمارسها النزعةُ الاستهلاكية على الأسرة الليبية؛ وبالتالي على المجتمع الليبيِّ بشكل عام. وما يميز هذه الدراسة موعدُ إجرائها، وهو وقتها الحالي الذي نحن فيه بأمسِّ الحاجة إلى دعم اقتصادنا ورفع مستواه بالترشيد، والحدِّ من الاستهلاك الهدريِّ، والذي يتسبب في إهدار الكثير من مواردنا الاقتصادية التي يمكن أنْ تُستخدم في تنمية المجتمع، كما إنها تسعى للكشف عن مدى وعي الأسرة الليبية بخطورة الاستهلاك الهدريِّ كنمط من أنماط الاستهلاك، وأخذها في الاعتبار أنَّ الاستهلاك عملية ذات أبعاد اجتماعية، إضافةً إلى أنها ذات أبعاد اقتصادية وإسلامية.

٣- أهداف وتساؤلات الدراسة.

بناءً على ما سبق من عرض التراث النظريِّ، نستطيع طرحَ مجموعة من التساؤلاتِ التي أغفلتها الدراساتُ السابقة، وسعيًا لوضع أسس للدراسة الميدانية نتناول فيما يلي مجموعة من التساؤلات تقوم عليها (دراسة التحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك) خلال الباب الميدانيِّ، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية للدراسة، وهي كالآتي:

١. ما مدى تأثير التحولات الاقتصادية في نشر ثقافة الاستهلاك؟
٢. هل أثَّرت الثقافة الاستهلاكية المستوردة في أنماط الاستهلاك لدى الأسرة الليبية؟
٣. هل غيَّرت الأنماط الاستهلاكية حاجاتِ وقيم الأسرة الليبية؟
٤. هل تغير السلوك الاستهلاكيُّ لدى الأسر الليبية إلى استهلاك السلع والحاجات التي تحمل علاماتٍ ورموزًا عالمية؟